

أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في عينة من الدول النامية في الفترة (1990-2015)
The Impact of Social Inequality on Economic Growth: An Econometric Study in a Sample of Developing Countries (1990-2015)

عامر عامر أسية¹، مختاري فيصل²

¹ جامعة معسكر (الجزائر)، assiaamer@yahoo.fr

² جامعة معسكر (الجزائر)، mokhtarifaycal@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/09

تاريخ القبول: 2020/03/09

تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة تضم 24 بلد من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل في الفترة 1990-2015. بالاعتماد على بيانات حديثة للفوارق في الدخل (Lahoti et al (2016) و نماذج Panel. خلصت نتائج الدراسة الى وجود أثر سلبي معنوي للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في العينة، تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة و تدعم فرضية أن الفوارق العالية تؤثر سلبا على النمو في البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل.

كلمات مفتاحية: الفوارق الاجتماعية، النمو الاقتصادي، مؤشر جيني، الدول النامية

تصنيفات JEL : D63, O47, C13, O55

Abstract: This study analyzes the impact of social inequalities on economic growth in a sample of 24 low and middle-income countries over the period 1990-2015 based on the recent database of income inequality Lahoti et al (2016) and Panel model. The results confirm the existence of a significant negative effect on economic growth in the sample, which confirms the general trend identified by previous studies and also confirms the hypothesis that higher inequality negatively affects the growth of low and middle-income countries

Keywords: Social Inequalities, Economic Growth, Gini, Developing Countries

JEL Classification Codes: D63, O47, C13, O55

مقدمة:

تشير مجموعة متزايدة من الأدلة على زيادة و اصرار الفوارق داخل البلدان و فيما بينها مما جعلها من سمات الاقتصاد العالمي منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين. فبالرغم من الأداء القوي للنمو و التقدم المحرز في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وثبتت التقارب في مستويات المعيشة بين الدول تواجه معظم البلدان و خاصة الدول النامية تحديات كبيرة تهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في مجال الانصاف و مكافحة الفقر في العقود الماضية أبرزها الفوارق المتزايدة مما يشكل تحديا كبيرا أمام هذه البلدان لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي و تبني سياسات تضمن أن يظل النمو شاملا للجميع أي تقاسم منافع النمو على نحو منصف.

تعتبر المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المنتدى الاقتصادي العالمي و العديد من الباحثين البارزين بأن الفوارق العالية أخطر و أهم المشاكل في عصرنا الحالي و ذلك لارتباطها الوثيق بمستويات الرفاهية الاجتماعية لكل فئات المجتمع من جهة و لكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، الفوارق العالية تقوض أسس النمو المستدام و الشامل للجميع و تهدد التماسك الاجتماعي و تلحق أضرار بنوعية المؤسسات و السياسات مما يعيق تحقيق المزيد من النمو.

سعت العديد من النظريات إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي و يتمثل النهج الأساسي في نظرية Kuznets والتي تشير الى أن الفوارق ترتفع في المراحل الأولى من التنمية و تنخفض في مراحل لاحقة. في بداية التسعينيات بادرت دراسات أخرى بالبحث في كيفية تأثير الفوارق على النمو من خلال قنوات مختلفة يمكن تصنيفها بشكل أساسي الى قنوات اقتصادية وقنوات الاقتصادي السياسي، وخلصت أغلبية النتائج الى وجود تأثير سلبي للفوارق على النمو الاقتصادي. ومن المهم الإشارة الى أنها لم تتفق فيما بينها على اتجاه العلاقة أو الآلية التي ينتقل من خلالها التأثير بينهما بالإضافة الى عدم دقتها عندما تم اختبارها على أرض الواقع.

تسعى هذه الدراسة الى قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الدول النامية بفئتيها العليا و الدنيا وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الدول النامية ؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- تؤثر الفوارق الاجتماعية سلبا على النمو الاقتصادي في الدول النامية.
- الفوارق الاجتماعية العالية تهدد الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي مما يعيق عملية النمو في الدول النامية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2015 في عينة تشمل 24 دولة من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل بالاعتماد على نماذج Panel واستنادا الى أهم الدراسات التجريبية

السابقة التي أثبتت في هذه المجال. اعتمدت هذه الدراسة علي بيانات حديثة للفوارق في الدخل و التي تم تلخيصها في قاعدة بيانات (Lahoti et al 2016) و هذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى.

لبلوغ أهداف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية الى ثلاثة أقسام نتناول الاطار النظري للفوارق الاجتماعية و علاقتها بالنمو في القسم الأول، و نتعرض لأهم الدراسات التجريبية السابقة في القسم الثاني، ونخصص القسم الثالث لقياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو في الدول النامية من خلال تحديد النموذج المستخدم و منهجية الدراسة و عرض أهم النتائج المتحصل عليها.

1. الاطار النظري للفوارق الاجتماعية

الفوارق الاجتماعية هي مجموع الاختلافات التي يمكن أن تميز فئة اجتماعية أو شخص مقارنة مع الآخرين و التي تؤسس ترتيب هرمي اجتماعي. لا تقتصر هذه الاختلافات على الموارد المادية كالدخل و الثروة واما تشمل جميع أبعاد مستويات المعيشة التي تظهر نمط مستمر من التباين كالتعليم و الصحة و السكن . أيد الفكر المعاصر حول الفوارق و بصفة خاصة في ظل نظريات العدالة الاجتماعية الاعتقاد بعدم تفسير الفوارق بأنها غير عادلة هناك فوارق وحيدة فقط تعتبر غير عادلة هي بدون شك التي لا تراعي مبادئ و معايير العدالة التي تجعلها مقبولة.

تشير الفوارق الاقتصادية الى الاختلافات بين مستويات الدخل و الأصول و الثروة و مستويات المعيشة والفوارق في فرص العمل، و تعرف الفوارق الاجتماعية بالاختلافات بين الوضعية الاجتماعية لمختلف المجموعات السكانية مثل الطبقات أو المجموعات العمرية و هي تشير للاختلافات المنهجية المتأصلة في عمل المؤسسات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة و العدل والحماية الاجتماعية. تؤثر هذه التباينات في الأدوار و المهام والقرارات و الحقوق و محدوداتها على مستوى و نوعية الحصول على الخدمات و على فرص الحياة و القدرة على التطلع وتحقيق نتائج معينة.(UNESCO, 2016, p. 22)

عند دراسة الجوانب المختلفة للفوارق بين الفئات الاجتماعية نلاحظ انها عملية تراكمية و مضاعفة فالفوارق الاقتصادية تولد فوارق اجتماعية و هذه الأخيرة توسع الأخرى بدورها. كنتيجة لذلك تتجمع الامتيازات في أحد أقطاب السلم الاجتماعي في حين أن القطب الآخر تتضاعف فيه كل أنواع الحرمان مما يشكل نظام أكثر فضلا للأغنياء و أكثر شراسة للفقراء.(Alger.Alain, 2010, p. 29)

تحدد العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي بنظرية Kuzents بحيث تأخذ هذه العلاقة شكل U مقلوب بحيث ترتفع الفوارق في المراحل الأولى للتنمية (فئة قليلة غير قادرة على الاستفادة من الثروة الجديدة الناتجة قبل التصنيع) ثم تنخفض في مراحل متقدمة من التنمية (جزء متزايد من السكان انضم الى القطاعات المنتجة الواعدة).(Piketty, 2013, p. 35)

جادلت النظرية الكلاسيكية بأن الفوارق العالية مفيدة للنمو بحيث أن تركيز الثروة في أيدي الأغنياء يؤدي الى زيادة معدل الادخار والاستثمار و الحوافز الذي بدوره يعود بالنفع على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال الأثر الانتشاري وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. في السنوات الأخيرة بادرت دراسات أخرى لتحليل أثر الفوارق على النمو و التنمية من خلال قنوات عديدة أهمها قناة الائتمان و رأس المال و قنوات الاقتصاد السياسي، خلصت أغلبية الدراسات الى وجود أثر سلبي للفوارق الاجتماعية العالية على النمو الاقتصادي و يمكن تبين ذلك من خلال النقاط التالية:

تؤثر الفوارق العالية سلباً على النمو من خلال قناة عيوب أسواق الائتمان، وجود عيوب أسواق رأس المال يعني أن استغلال الفرص الاستثمارية يعتمد على مستويات الأفراد من الدخل والثروة و كنتيجة لذلك الفقراء لا يمكنهم الاقتراض لأنهم يفتقرون إلى الضمانات أو أن فقرهم يمنعهم من اغتنام الفرص الاستثمارية التي تعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع. (Bourguignon, 2004, pp. 17-18) الأمر الذي يدفع الأسر الفقيرة إلى التخلي عن الاستثمار في رأس المال البشري الذي يقدم معدلات عالية نسبياً من العائد. كذلك اكتساب المهارات يقتصر فقط على الأفراد الذين لديهم مستوى عالٍ بما فيه الكفاية من الثروة وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة للمقترضين و كنتيجة لذلك توزيع الثروة يحدد المستوى الكلي للعمالة المهرة و غير المهرة و بالتالي المستوى الكلي للإنتاج. (Cingano, 2014, p. 11)

عززت نظرية الاقتصاد السياسي بشكل كبير وجهة النظر بأن الفوارق مضرّة بالتنمية الاقتصادية بحيث جادلت الدراسات السابقة بأن الفوارق تنتج ضغوطات لتبني سياسات إعادة التوزيع و هذا النقص المرتبط بهذه السياسات يؤثر سلباً على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري و على عملية النمو. بالإضافة إلى ذلك توجع فوارق الدخل العالية الغضب الاجتماعي و تدعم الاضطرابات الاجتماعية من خلال زيادة احتمال حدوث الانقلابات و الثورات و العنف الجماعي، كما تحفز الفقراء على الانخراط في الجريمة والأنشطة التخريبية الأخرى ، بالتالي تهدد استقرار المؤسسات السياسية و حقوق الملكية و زيادة سياسة الشك و عدم الثقة في الحكومة مما يؤدي إلى خفض إنتاجية الاقتصاد.

تؤثر الفوارق الاجتماعية سلباً على النمو الاقتصادي من خلال الأنشطة الباحثة عن الربح، بحيث أن تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع له آثار غير مرغوب فيها على عملية النمو عندما يتعلق الأمر بهذه الأنشطة، بحيث تسعى النخبة الغنية لتحقيق مصالحها الاقتصادية التي تكون عادة عكس مسار عملية التنمية، قد يستخدم الأغنياء قوتهم الاقتصادي و علاقاتهم الشخصية في تحريض المؤسسات القانونية و السياسية و تخصيص موارد البلاد و إبطاء عملية التحول الديمقراطي، و منع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و السياسية الأخرى مثل الرعاية الصحية، التعليم، البنية التحتية، أو تطوير الأسواق المالية التي لا تكون في صالحهم. (Voitchovsky, 2009 , pp. 11-12)

ترتبط الفوارق و النمو الاقتصادي من خلال الخصوبة التفاضلية و تراكم رأس المال البشري. عندما تكون الفوارق الأولية مرتفعة تخفض الخصوبة التفاضلية الكبيرة متوسط رأس المال البشري لأن الأسر الفقيرة التي تميل إلى زيادة معدلات الخصوبة مع توفير مستوى أدنى للتعليم، بعكس الأسر الغنية المتعلمة تختار انجاب عدد أقل من الأطفال و يكون لها ميزة نسبية في تزويدهم بالتعليم. تمثل نسبة كبيرة من السكان في الجيل القادم.

2. الدراسات السابقة

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً هائلاً في كمية و نوعية المعلومات المتاحة عن توزيع الدخل في جميع أنحاء العالم مما أدى إلى زيادة الدراسات على العلاقة بين الفوارق الاجتماعية و الفوارق في الدخل و النمو الاقتصادي. قدمت هذه الدراسات نتائج متضاربة فبعض الدراسات وجدت أن الفوارق تؤثر سلباً على النمو في حين جادلت دراسات أخرى بوجود أثر إيجابي للفوارق على النمو واعتبرت دراسات حديثة أن أثر الفوارق على النمو يتحدد بمستوى التنمية في البلدان بحيث أن الفوارق العالية تعيق النمو في البلدان النامية و تشجعه في البلدان المتقدمة، و فيما يلي نقدم أهم الدراسات التي أثّرت في هذا المجال.

دراسة Persson and Tabellini (1991) اعتمدت هذه الدراسة على عيّنتين مختلفتين بحيث تضم العينة الأولى 9 بلدان (النمسا، الدانمارك، فنلندا، ألمانيا، هولندا، النرويج، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) لفترة تتراوح بين 1830-1850 إلى 1970-1985 و تشمل العينة الثانية 67 بلد خلال الفترة 1960-1985. باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاعتماد على نصيب الفرد من النمو كمتغير مستقل و متغيرات تفسيرية هي التوزيع، المشاركة السياسية، متوسط المهارات ، متوسط التنمية. خلصت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الفوارق و النمو بحيث أن زيادة المعامل المقدر بالنسبة لمقياس الفوارق (حصة الدخل لأعلى 20 % من السكان) بمقدار 0.07 يقلل معدل النمو السنوي بأقل من نصف نقطة مئوية. (Naguib, 2015)

دراسة Deininger and Squire (1998) اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة جديدة من البيانات تسمح النظر الى هذه القضية بطريقة مختلفة بحيث استخدم الباحث بيانات عن توزيع الأرض كمتغير تقريبي (proxy) لتوزيع الأصول بدلا من مقاييس توزيع الدخل الأخرى. أظهرت النتائج بأن الفوارق الأولية لتوزيع الدخل ليست محدد قوي للنمو اللاحق بعكس الفوارق الأولية لتوزيع الأصول المعبر عنها بتوزيع الأرض التي لها تأثير معتبر على النمو اللاحق في كل بلدان العينة و البلدان النامية على حد سواء و ترتبط بشكل كبير مع انخفاض النمو اللاحق. (Deininger, 1998, pp. 260-266)

دراسة Alesina and Rodrick (1994) اعتمدت الدراسة على عيّنتين تضم العينة الأولى 46 دولة منها 16 دولة متقدمة و البقية نامية و تشمل العينة الثانية 70 دولة في الفترة ما بين 1960-1985 و 1970-1985 بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية و طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين و المتغيرات التالية: معدل نمو دخل الفرد الحقيقي، مؤشر جيني لتوزيع الدخل، مؤشر جيني لتوزيع الأرض ، دخل الفرد و متغير مركب للديمقراطية و متغير وهمي للحكم الديمقراطي. توصلت النتائج الى وجود أثر سلبى معنوي لكل من الفوارق في توزيع الدخل و الفوارق في توزيع الأرض هلى النمو في العيّنتين و يفسر الباحث هذه النتيجة بأن الفوارق العالية تستدعي سياسات إعادة التوزيع و الضرائب مما يقلل اجمالي الاستثمار و النمو. (Alesina, 1994, pp. 465-490)

دراسة Alesina and Perotti (1994) تم تحليل بيانات لنسبة الدخل لكل خمس للسكان ل 71 بلد في الفترة 1960-1985 مقاسة في بداية الفترة. قدر الباحث معادلتين اعتمد فيها على متغيرات داخلية أو ذاتية المنشأ أهملت في الأدبيات الحديثة في الاقتصادي القياسي و النمو هي الاستثمار في رأس المال المادي و مؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي. بينت نتائج الدراسة أن الفوارق في الدخل ترتبط سلبيا مع النمو اللاحق. (Alesina A. &., 1996, pp. 1203-1228)

دراسة Li and Zou (1998) أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية عددها 46 دولة خلال الفترة 1947-1994 بالاعتماد على مستوى الناتج المحلي الاجمالي الأولي ، معدل التحضر، معدل النمو السكاني، التنمية المالية، الانفتاح الاقتصادي، نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي ، علاوة السوق السوداء، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية. بينت نتائج التقديرات الأساسية و تحليل الحساسية بأن فوارق الدخل ترتبط ايجابيا مع النمو و تأتي هذه النتائج كتنقيض حاد للعلاقة السلبية بين الفوارق والنمو التي طرحت من قبل الدراسات السابقة. نظريا بينت هذه الورقة بأن الفوارق و النمو يرتبطان بعلاقة غامضة عموما و موجبة أحيانا عندما تستعمل دخول الحكومة المجمعة من خلال

ضرائب الدخل لتمويل الاستهلاك العام بدلا من الانتاج، التوزيع العادل للدخل سيؤدي الى رفع معدل الضرائب على الدخل و بالتالي نمو أقل. (Li, 1998, pp. 318-334)

دراسة Barro (2000) تم الاعتماد على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد، متوسط سنوات الدراسة للذكور في التعليم الثانوي و العالي، نسبة معدل استهلاك الحكومة، الاستثمار الخاص و العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الديمقراطية، معدل التضخم، الخصوبة الكلية، معدل النمو في معدلات التبادل التجاري لعينة مكونة من 114 دولة خلال الفترة 1965-1995. أظهرت نتائج التقديرات بأن الفوارق العالية تؤدي الى تقليل النمو في الدول الفقيرة وتشجيعه في الدول الغنية مع وجود تأثير ضعيف للفوارق على النمو و الاستثمار. (Barro, 2000, pp. 8-12)

دراسة Knowles (2005) هدفت هذه الدراسة لمعرفة عما اذا كانت النتائج الموجودة في الدراسات التجريبية الحالية قوية بالنسبة لقياس فوارق الدخل بطريقة متجانسة من أجل المقارنة. بالاعتماد على المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد، نصيب الفرد من الدخل، مؤشر جيني، متوسط سنوات الدراسة للذكور في التعليم الثانوي، متوسط سنوات الدراسة للإناث في التعليم الثانوي، القيمة لانكماش الاستثمار بالنسبة لمثله في الولايات المتحدة الأمريكية قام الباحث بدراسة أثر الفوارق في الدخل و الانفاق على النمو في عينة من الدول المتقدمة و النامية في الفترة 1960-1990. بينت الدراسة أن العلاقة السلبية الهامة التي توجد في كثير من الأحيان بين الفوارق و النمو في جميع البلدان ليست قوية عندما يتم قياس الفوارق بطريقة متسقة و خلصت الى وجود أثر سلبى للفوارق العالية في الانفاق على النمو في عينة الدول النامية. (Knowles, 2005, pp. 135-159)

دراسة Forbes (2005) نظرت هذه الدراسة في التأثيرات الخاصة بكل بلد للفوارق في الدخل على النمو الاقتصادي لعينة تضم 45 بلد في الفترة 1995-1996 مع تطبيق خمسة سنوات للفترة. قامت الباحثة بتقدير النمو كدالة للدخل، رأس المال البشري للذكور الإناث عيوب الأسواق، متغيرات وهمية للفترة و البلد و اعتمدت على نفس النموذج المستعمل في أغلب الدراسات التجريبية. أشارت النتائج الى ووجود علاقة ايجابية قوية لمستوى الفوارق في توزيع الدخل في بلد ما مع معدلات النمو الاقتصادي اللاحقة في هذا البلد في المدى القصير و المتوسط. عارضت هذه النتائج الاعتقاد السائد بأن فوارق الدخل لها تأثير سلبى على النمو الاقتصادي. و فسرت الباحثة هذه النتائج بكون الدراسات السابقة في هذا الموضوع كانت محدودة بتوفر مقاييس الفوارق عبر البلدان بعكس هذه الدراسة التي استعملت مجموعة بيانات محسنة لتقليل خطأ القياس واستخدام تقديرات البائل للتحكم في الوقت الثابت و المتغيرات المتحيزة. (Forbes, 2000, pp. 869-887)

دراسة Halter and Jozef (2010) اعتمدت هذه لدراسة على نموذج Panel ل 5 سنوات لعينة تضم 90 دولة في الفترة 1966-2005 و استخدمت المتغيرات التالية: لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل الاجمالي، معامل جيني، متوسط سنوات الدراسة في التعليم الثانوي للسكان فوق 25 سنة للذكور و الاناث، قيمة مستوى الاستثمار الذي يسمح بمراقبة تشوهات الاستثمار. ساهمت هذه الورقة البحثية في الأدبيات بطريقتين: أولا: بين الباحث بأن النتائج المتحصل عليها تختلف باختلاف الطرق المستخدمة بدلا من الاختلافات الأخرى الموجودة عبر البلدان (اختيار البلد، الفترات الزمنية، المتغيرات المستخدمة). فسر الباحث هذه النتائج بالقول بأن معادلة الانحدار القياسية الكامنة وراء أكثر التقديرات التجريبية محددة بشكل

خاطيء، بحيث وجد أثر إيجابي للفوارق على النمو على المدى القصير عند التقدير بطريقة The first Differences GMM و أثر سلبي على المدى الطويل عند التقدير بطريقة System GMM (Halter, 2010).

دراسة Castello (2010) بحثت هذه الدراسة في أثر فوارق الدخل و الفوارق في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي تجريبيا في مناطق مختلفة من العالم لعينة تضم 56 بلد في الفترة 1965-2000 و بالاعتماد على المتغيرات التالية: مستوى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، المخزون الأولي لرأس المال البشري مقاس بمتوسط سنوات الدراسة للذكور في التعليم المتوسط و الثانوي للسكان ما فوق 25 سنة، مؤشر يعبر عن الحالة المستقرة هو حصة انفاق الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التجارة الكلية، و معدل التضخم. باستخدام طريقة system GMM أظهرت هذه الدراسة نتائج متباينة وفقا لمستويات التنمية في المنطقة، بحيث وجد الباحث أثر سلبي لفوارق الدخل في الدول الضعيفة و متوسطة الدخل و في العينة ككل بينما يختفي هذا الأثر أو يصبح إيجابي في الدول ذات الدخل المرتفع. (Castelló-Climent, 2010, pp. 293-321)

دراسة Ortiz and Cummins (2011) بينت الدراسة أن البلدان النامية التي تعاني من الفوارق العالية تميل إلى النمو ببطء أكثر. قام الباحثان بتقدير التغير في قيم جيبي بين عامي 1990 و 2008 لـ 131 بلد و وجدوا أن البلدان التي شهدت مستويات عالية من الفوارق عرفت نموا أبطأ في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد خلال نفس الفترة الزمنية و أن البلدان التي شهدت معدلات نمو اقتصادي منخفضة تتميز أيضا بمستوى عالي من الفوارق مع تركيز الثروة و الدخل بين فئة من النخب الراسخة. و خلصت الدراسة إلى أن مستويات الفوارق في الدخل و الثروة المتزايدة على الصعيد الوطني و العالمي و الآثار السلبية المترتبة عليها ينبغي أن يجعنا نتساءل عن النهج الحالية للتنمية الاقتصادية وأن ندرس الحاجة إلى وضع العدالة الاجتماعية في صلب جدول أعمال التنمية. (Ortiz, 2011, p. 22)

دراسة Ostry and Berg (2014): رفض الباحثان الاعتقاد السائد بوجود مفاضلة كبيرة بين الحد من الفوارق (من خلال إعادة توزيع الدخل) و النمو الاقتصادي. إذا كان الأمر كذلك ، فسيتم إعادة التوزيع التي تقلل نمو الفوارق في المتوسط مع مراعاة كل من التأثير المباشر لإعادة التوزيع الأعلى و تأثير انخفاض الفوارق الناتج. بينت الدراسة أن زيادة الفوارق في الدخل لها دائما تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي في حين أن إعادة التوزيع لها تأثير إجمالي مؤيد للنمو أو لا يوجد تأثير على النمو. و استنتج الباحثان أن زيادة الفوارق و خاصة عندما تكون مستويات الفوارق الأولية مرتفعة بالفعل ينتج عنها نمو منخفض ان وجد و يؤثر على استدامة هذا النمو في المدى الطويل.

دراسة Fawaz (2014): اعتمدت هذه الدراسة على عينة من 111 دولة تضم 55 دولة منخفضة الدخل و 56 مرتفعة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي في الفترة 1996-2010 بالاعتماد على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الإجمالي كمتغير مستقل و متغيرات تفسيرية هي مؤشر جيبي، معدل التسجيل في الطور الابتدائي للذكور و الاناث و مؤشر تشوه الاستثمار الذي تم الاعتماد عليه في الاقتصاديات المنفتحة كمتغير تقريبي لعيوب أسواق الائتمان. بينت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للفوارق على النمو الاقتصادي في البلدان المرتفعة الدخل و أثر سلبي في البلدان المنخفضة الدخل. فسر الباحثون هذه النتيجة بأن بالبلدان المنخفضة الدخل تضم شركات كبرى تفتقر إلى الضمانات الكافية للاقتراض ما يؤدي إلى

قلة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال ، الأمر الذي سيكون له تأثير ضار على تراكم رأس المال و النمو الاقتصادي.
(Fawaz, 2014, pp. 3351-3361)

دراسة Naguib (2015): تضم هذه الدراسة عينتين لبلدان منظمة الأمن و التعاون في أوروبا وقام الباحث بتحليل بيانات 33 بلد في الفترة 1971-2010 في العينة الكاملة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية و 27 بلد في العينة المقيدة في الفترة 1981-2010 بالاعتماد على بيانات LIS. و اعتمدت هذه الدراسة على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الاجمالي، معامل جيني، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP، مستوى تعليم السكان العمر المتوقع عند الولادة، الانفتاح الاقتصادي. بينت نتائج الدراسة أنه و بغض النظر عن الطريقة المستخدمة تؤثر الفوارق في توزيع الدخل ايجابيا على دخل الفرد في الفترة المقبلة. تدعم هذه النتائج دراسة (Barro, 2000, 2008) التي تنص على أن الفوارق تضر النمو في الاقتصاديات النامية و تشجعه في الدول الغنية و لكن هذه النتائج ليست دائما ذات دلالة احصائية علاوة على ذلك فان البيانات المستخدمة محدودة عبر البلدان التي تتضمن أساسا الاقتصاديات المتقدمة و من المرجح أن تعمل هذه الآلية بطريقة مختلفة في البلدان المتقدمة و النامية.(Naguib, 2015)

دراسة Nathalie Scholl (2016) اعتمدت الدراسة على عينة من 122 دولة خلال الفترة 1961-2012 بالاستناد على نموذج Forbes(2002) و اعتماد 5 سنوات كطول للفترة لمتوسط نمو نصيب الفرد من الناتج كمتغير تابع و متغيرات تفسيرية هي: معامل جيني لصافي الدخل، متوسط سنوات الدراسة للسكان ما فوق 25 سنة للإناث و الذكور، قيمة مستوى الاستثمار. بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة تجريبية منتظمة بين الفوارق و النمو في جميع أنحاء العالم باستثناء البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. تشير النتائج المتحصل عليها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الى أن الفوارق المنخفضة جدا في بداية عملية الانتقال قد تكون عائق أمام تحقيق نمو أعلى و لكن الزيادات السريعة مضرّة أيضا، و تتفق هذه النتائج مع الاعتقاد السائد بأن هذه العلاقة تعود للتوقيت الخاص للفوارق و ديناميكيات النمو في هذه البلدان. (Scholl, 2016)

3. دراسة قياسية لأثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية في الفترة (1990-2015)

1.3. منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة تضم 24 دولة من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل بفتيتها المتوسطة و الدنيا في الفترة 1990-2015. تم الاعتماد على متغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل و مؤشر جيني للفوارق بالإضافة الى متغيرات تفسيرية تم الاعتماد عليها في معظم الدراسات التجريبية السابقة.

و سيتم الاعتماد على أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel من خلال تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) و نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) و نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) و سنعتمد على اختبار Hausman من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.

2.3. البيانات و النموذج

لقياس أثر الفوارق على النمو الاقتصادي في عينة من 24 دولة سيتم تقدير نموذج Panel كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Gini}_{it} + \beta_2 \text{POP}_{it} + \beta_3 \text{Urban}_{it} + \beta_4 \text{Education}_{it} + \beta_5 \text{Life}_{it} + \beta_6 \text{GOV}_{it} + \beta_7 \text{Inv}_{it} + \beta_8 \text{Open}_{it} + \beta_9 \text{FDI}_{it} + y_i + \sigma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل: Y (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، Gini (مؤشر جيني)، POP (معدل النمو السكاني)، Urban (معدل التحضر)، Life (العمر المتوقع عند الولادة)، Education (معدل التسجيل الإجمالي في الطور الابتدائي)، GOV (معدل الانفاق الحكومي)، Inv (معدل الاستثمار الإجمالي)، Open (معدل الانفتاح الاقتصادي)، $\beta_0, \beta_1, \beta_3$ ، المعلمات المقدرة، y_i أثر بلد محدد، σ_t أثر زمن محدد، ε_{it} حد الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (1): وصف متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	مصدر البيانات	الأثر المتوقع
Y	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي	World Bank	
Gini	مؤشر جيني	Lahoti et al.(2016)	سلبي
POP	معدل النمو السكاني	World Bank	سلبي
Urban	معدل التحضر	World Bank	سلبي
Education	معدل التسجيل الإجمالي في الطور الابتدائي	World Bank	إيجابي
Life	العمر المتوقع عند الولادة	World Bank	إيجابي
GOV	الانفاق الحكومي (% PIB)	World Bank	سلبي
Inv	معدل الاستثمار (% PIB)	WEO (2018)	إيجابي
Open	الانفتاح الاقتصادي (% PIB)	World Bank	إيجابي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر (% PIB)	World Bank	إيجابي

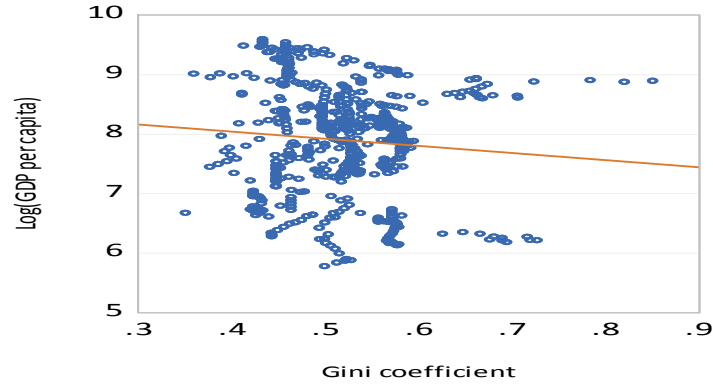
يعرف البنك الدولي البلدان المنخفضة الدخل بالنسبة لسنة 2019 بأنها البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي محسوب باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي 995 دولار أو أقل في سنة 2017، و البلدان متوسطة الدخل الشريحة الدنيا هي تلك التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين 996 دولار و 3.895 دولار، و البلدان متوسطة الدخل الشريحة العليا هي تلك التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين 3896 دولار و 12055 دولار، البلدان مرتفعة الدخل هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها 12.056 دولار أو أكثر. في هذه الدراسة قمنا بجمع بيانات لـ 24 دولة من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل في الفترة 1990-2015 و تتمثل البلدان المعتمد عليها في الدراسة فيما يلي:

– البلدان المنخفضة الدخل (Lower income): مالي و تنزانيا

– البلدان المتوسطة الدخل الشريحة العليا (Upper – middle income): ألبانيا، الجزائر، البرازيل، الصين، كولومبيا، الأردن، ماليزيا، برغواي، البيرو، جنوب أفريقيا، تايلند، تركيا، فترويلا.

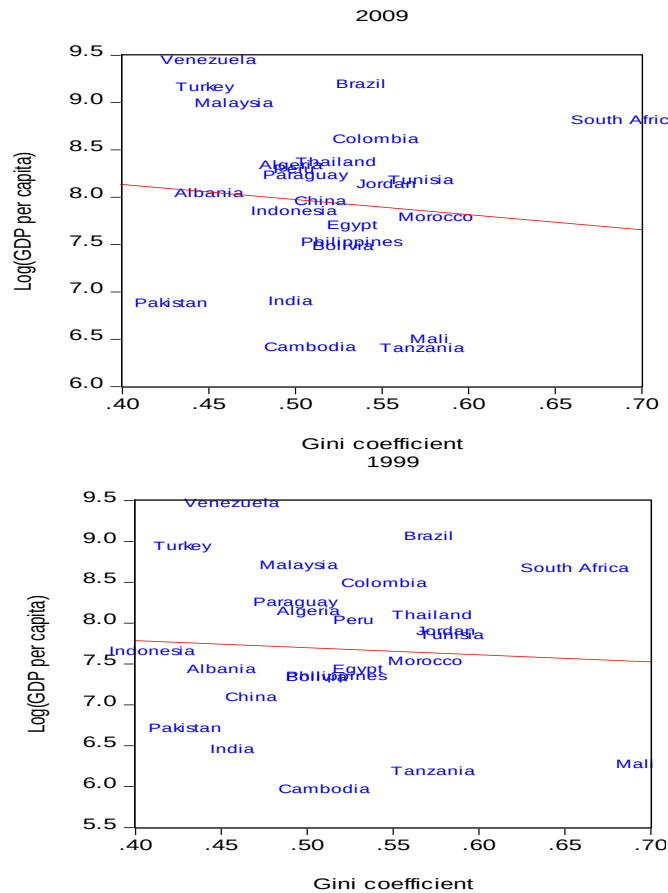
– البلدان المتوسطة الدخل الشريحة الدنيا (Lower- middle income): بوليفيا، كمبوديا، مصر، الهند، أندونيسيا، المغرب، باكستان، الفلبين، تونس.

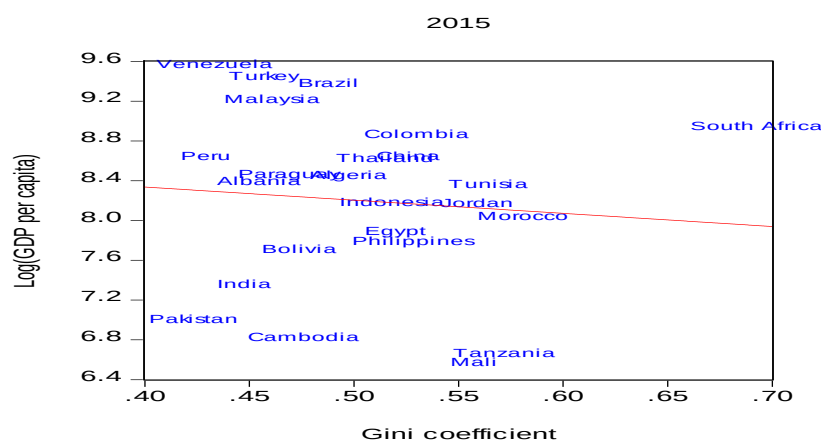
الشكل رقم (1): منحني التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معامل جيني لـ 24 دولة، 1990–2015



Source : Eviews .10

يبين منحني التشتت للنمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي و معامل جيني للفوارق في 24 بلد في الفترة 1990–2015 وجود علاقة سلبية قوية بين مستوى الفوارق و النمو و يقدر معامل الارتباط بينهما (-0.142) أي أن زيادة الفوارق في الدخل تؤدي الى اضعاف النمو بـ 14 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير اليه منحنيات التشتت للفترات (1990–1999)، (2000–2009)، (2010–2015).





3.3. تقدير النموذج

بعد تحديد البيانات و النموذج سنقوم بتقدير العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد (PR) ونموذج التأثيرات الثابتة (FE) و نموذج التأثيرات العشوائية (RE) و تعطى نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تقدير معاملات النموذج باستخدام النماذج الثلاثة

Dependent variable : Y			
Sample :1990-2015			
Cross sections included :24			
Total panel unbalanced observations : 547			
	(Pooled Regression)	(Fixed Effects)	(Random Effects)
Constant	12.13 (0.00)***	25.478 (0.00)***	14.517 (0.00)***
Gini	7.553 (0.00)***	-9.711 (0.05)**	-7.877 (0.00)***
POP	-0.998 (0.35)	-1.682 (0.02)**	-1.072 (0.00)***
Urban	-0.214 (0.09)	-0.454 (0.25)	-0.296 (0.23)
Education	0.021 (0.00)***	0.073 (0.00)***	0.028 (0.04)***
Life	-0.140 (0.24)	-0.255 (0.00)***	-0.165 (0.00)***
GOV	-0.018 (0.00)***	-0.109 (0.00)***	-0.030 (0.09)
INV	0.204 (0.44)	0.264 (0.00)***	0.212 (0.00)***
Open	0.003	0.007	0.006

	(0.00)***	(0.54)	(0.26)
FDI	0.281 (0.00)***	0.134 (0.12)	0.247 (0.00)***
N.obs	547	547	547
R-Squared	0.21	0.29	0.18
Prob.F-statistic	(0.00)***	(0.00)***	(0.00)***
Durbin-watson	1.59	1.76	1.63

Source : Eviews .10

4.3. اختبار Hausman

بهدف الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية اعتمدنا على اختبار Hausman (1978) و الذي يستخدم في حالة الاختلاف بين نموذج التأثيرات الثابتة و العشوائية بهدف تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة وتكتب فرضية العدم بالشكل التالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم اذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أقل من 0.05 و العكس اذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أكبر من 0.05 يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects –Hausman Test			
Test cross-section random effect			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob
cross-section random	26.572489	9	0.0016

Source : Eviews .10

تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار Hausman المبينة في الجدول (4-16) الى أنها معنوية عند مستوى 5 % (0.0016) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

5.3. مناقشة النتائج

من خلال اختبار Hausman توصلنا الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لهذه الدراسة ويمكن كتابة النموذج المقدر كما يلي:

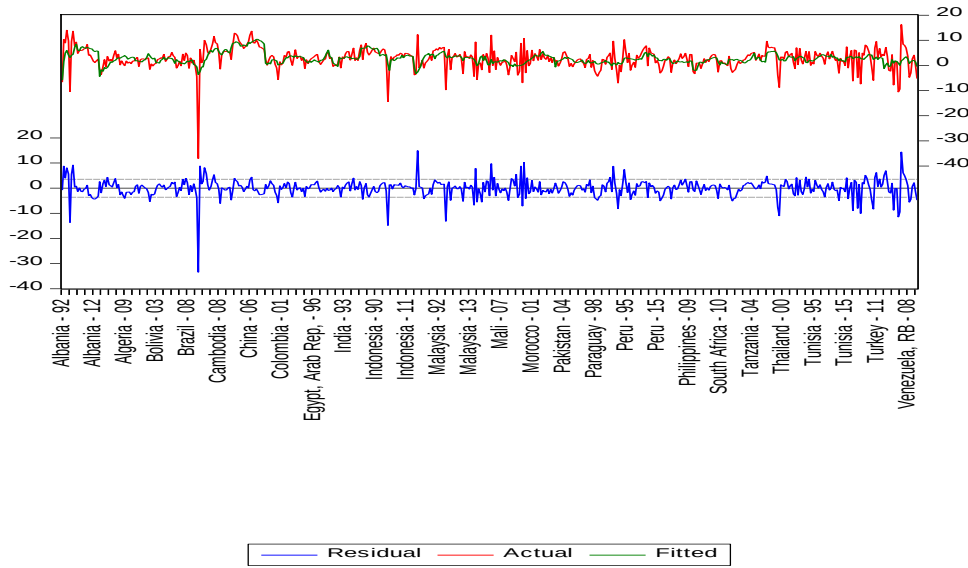
$$Y = -9.711Gini^{***} + 1.682POP^{***} - 0.454Urban^{***} + 0.07Education^{***} \\ - 0.2555Life^{***} - 0.109GOV^{***} + 0.264INV^{***} + 0.007Open^{***} \\ + 0.134FDI + 25.478$$

نلاحظ من النموذج المقدر وجود أثر سلبى لكل من الفوارق في الدخل المقاسة بمؤشر جيني و معدل النمو السكاني ومعدل التحضر و العمر المتوقع عند الولادة و الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، و أثر ايجابي للتعليم المقاس بمعدل التسجيل في الطور الابتدائي و الاستثمار المحلي و الانفتاح الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

تشير احتمال احصائية فيشر (0.00) أنها معنوية عند مستوى 5 % مما يدل على معنوية هذا النموذج و أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للتقدير، و يبلغ معامل التحديد $R^2 = 0.29$ و هذا يعني أن متغيرات الدراسة تفسر 29 % من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة. و يجدر الإشارة الى أنه لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم في نماذج Panel و ذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر.

و يشير الشكل التالي الى صلاحية و استقرار النموذج المقدر و ذلك لتطابق القيم الحالية و القيم المقدرة أي وجود مجال صغير للأخطاء العشوائية.

الشكل رقم (2): التمثيل الباني للقيم الحالية و القيم المقدرة



Source : Eviews .10

يبين الجدول أعلاه معاملات التأثيرات الثابتة لكل دولة و نلاحظ أن التأثير الثابت يتغير من دولة لأخرى حيث بلغت قيمته (1.20) في ألبانيا وهي قيمة موجبة تدل على وجود تأثير ثابت موجب لهذا البلد على الأثر الكلي المقدر في العينة ككل وبلغت قيمة الأثر الثابت للجزائر (-4.04) و هي قيمة سالبة تدل على وجود تأثير سلبى ثابت للجزائر على الأثر المقدر في العينة ككل.

الجدول رقم (3): التأثيرات الثابتة للدول

ألبانيا	1.20	مصر	2.34
كولمبيا	-0.30	المغرب	0.58
مالي	2.80	توانيا	2.74
جنوب أفريقيا	-1.95	الأردن	5.25
كمبوديا	0.28	ماليزيا	-0.62
الصين	0.68	بوليفيا	-0.53
الجزائر	-4.04	الهند	2.22
باكستان	2.22	البيرو	-0.08
تايلند	-1.50	الفلبين	-0.43
البرازيل	-2.71	برغواي	0.80
أندونيسيا	-2.40	تونس	0.39
تركيا	0.30	فنزويلا	-1.65

Source : Eviews .10

بعد التأكد من صلاحية النموذج يمكن قراءة النتائج المتحصل عليها كما يلي:

وجود أثر سلبي معنوي للفوارق في الدخل على النمو الاقتصادي: أي أن زيادة الفوارق بـ 1 % ستؤدي الى خفض النمو بـ 9.71 % ، تتوافق النتائج المتحصل عليها مع أغلبية الدراسات التجريبية السابق ذكرها ، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال القنوات التي تم التطرق اليها سابقا، زيادة الفوارق في الدخل تؤجج الغضب الاجتماعي و تزيد من الاضطرابات الاجتماعية مما ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار والنمو. ارتفاع مستويات الفوارق في البلدان النامية و المتوسطة الدخل يؤدي الى تركيز الدخل و الثروة في أيدي فئة قليلة من الأفراد مما يعيق عملية التحول الديمقراطي و السياسي و تفشي الفساد الذي يؤدي الى خفض النمو، كما تؤدي الفوارق العالية الى الضغط لإعادة توزيع الدخل مما يؤدي الى زيادة الضرائب و خفض معدلات تراكم رأس المال والاستثمار و النمو.

وجود أثر سلبي معنوي لمعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين النمو السكاني والنمو بحيث أن زيادة معدل النمو السكاني سيؤدي الى خفض النمو بنسبة (1.682 % -). تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية فالبلدان التي لا تسيطر على النمو السكاني تواجه صعوبة في استيعاب الطلبات المتزايدة للسكان ولا تتمكن من تقديم الخدمات بفعالية أكبر كما يؤدي النمو السكاني الى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

وجود أثر سلبي غير معنوي لمعدل التحضر على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين معدل التحضر والنمو، تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية بحيث تؤدي زيادة معدل التحضر الى تدهور الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن وذلك لعدم امكانية المؤسسات التعليمية و العيادات الصحية و المستشفيات من امتصاص الأعداد الهائلة من السكان. من ناحية أخرى تؤدي زيادة التحضر الى ضغط اجتماعي من قبل المجموعات المهاجرة على الحكومة للاهتمام بهم وحل مشاكلهم و تحسين أحوالهم ما يؤدي الى الاخلال ببرامج التنمية. بالإضافة الى ذلك ضعف المستويات الاقتصادية للمهاجرين وانخفاض

دخلهم يؤدي الى افقار هذه الفئات مما يجعلهم غير قادرين على تحمل تكاليف المعيشة الباهظة في المدن و يزيد معدل الجريمة بسبب تدني المستويات المعيشية الذي ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

وجود أثر إيجابي معنوي للتعليم المقاس بمعدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس في الطور الابتدائي على النمو الاقتصادي: أي هناك علاقة طردية بين التعليم و النمو الاقتصادي بما يتوافق مع افتراضات النظرية الاقتصادية بحيث وجدت الدراسة بأن زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة 1 % سيؤدي الى زيادة النمو بنسبة 7 % . تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور التعليم في زيادة الدخل و تمكين الأفراد و تحسين النتائج الصحية و فرص الحصول على العمل و كلها عوامل حاسمة لتحقيق النمو.

وجود أثر سلب معنوي للعمر المتوقع عند الولادة على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين العمر المتوقع عند الولادة و النمو بحيث أن زيادة العمر المتوقع عند الولادة بنسبة 1% تؤدي الى خفض النمو بنسبة (25.5 %). تتعارض هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور التحسينات في العمر المتوقع عند الولادة في زيادة الانتاجية من خلال تحسين صحة العمال و زيادة الحوافز للقيام باستثمارات طويلة الأجل في رأس المال البشري. و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Caselli (1996), Acemoglu and Johnson (2007), Barro and Lee (2010) بحيث يؤدي ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى زيادة في عدد السكان مما يقلل من دخل الفرد في وجود آثار ازدحام مالتس و قد تؤدي كذلك الى زيادة معدلات الخصوبة اللذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

وجود أثر سلب معنوي لمعدل الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين معدل الانفاق الحكومي و النمو بحيث أن زيادة معدل الانفاق الحكومي بنسبة 1 % تؤدي الى خفض النمو بنسبة (10.9 %). تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، بحيث تؤدي زيادة النفقات الى عجز في الميزانية مما يجعل الحكومات تتجه نحو تعبئة المزيد من الموارد المالية من أجل تغطية العجز و التي تكون عادة من خلال زيادة الضرائب ما يؤدي الى خفض تراكم رأس المال والاستثمار خاصة في القطاع الخاص و اللذي ينعكس سلبا على معدلات النمو. من جهة أخرى توجيه الانفاق العام للاستهلاك الحكومي و الاستثمار في البنية التحتية يأتي على حساب انفاق الحكومة على التحويلات و الإعانات و البرامج الاجتماعية مما يؤدي الى زيادة الفقر والفوارق و يؤثر سلبا على النمو.

وجود أثر إيجابي غير معنوي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الاستثمار بنسبة 1 % تؤدي الى زيادة النمو بنسبة (26.4 %)، تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية والتي تؤكد على دور الاستثمار المحلي في تعزيز النمو من خلال توجيه الانفاق العام الى استثمارات في تطوير البنية التحتية العامة و التركيز على القطاعات الحساسة في الاقتصاد كالصحة و التعليم و النقل و تزويد السكان بالمياه و الكهرباء و الصرف الصحي مما يؤدي الى تحسن مستويات المعيشة للأفراد وخفض البطالة و الفقر و بالتالي تعزيز الانتاجية و النمو الاقتصادي.

وجود أثر إيجابي غير معنوي للانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الانفتاح بنسبة 1 % تؤدي الى زيادة النمو بنسبة (0.007 %) تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة بحيث أن زيادة الانفتاح الاقتصادي تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي و توسيع الطاقات الانتاجية والاستهلاكية، كما يمكن للبلدان النامية من الحصول على الموارد

النادرة و الانفتاح على الأسواق المالية لتسويق منتجاتها و زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية و تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا المنافع النسبية لجميع البلدان.

وجود أثر إيجابي غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي الى زيادة النمو بنسبة (13.4%). تتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في جذب التكنولوجيا الحديثة و خلق فرص العمل و تراكم رأس المال و تحسين أداء المؤسسات المحلية من خلال تعزيز التنافسية بينها و بين المؤسسات الأجنبية، و أثبتت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة النمو أكثر من الاستثمارات المحلية.

الخلاصة

اكتسبت قضايا الانصاف و الفوارق الاجتماعية أهمية بالغة لدى الباحثين و صناع القرار في كل أنحاء العالم و ذلك لارتباطها بمستويات رفاهية الأفراد و لكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي. في الآونة الأخيرة تعززت النقاشات بشكل كبير حول تأثير الفوارق على النمو الاقتصادي استجابة للفوارق المتزايدة الملاحظة في جميع دول العالم. خصصت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بفتيتها الدنيا و العليا، و استهلت بمقاربة نظرية للفوارق الاجتماعية و علاقتها بالنمو الاقتصادي و عرض أهم الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت هذا الموضوع على مدى السنوات الماضية. اعتمدت الدراسة على بيانات حديثة لمؤشر الفوارق (Lahoti et al., 2016) لعينة تضم 24 بلد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الفترة 1990-2015 ، و على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel لتقدير النموذج. أكدت نتائج الدراسة على وجود أثر سلبى للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي ، تتوافق هذه النتائج مع معظم الدراسات السابقة التي أكدت الأثر السلبى للفوارق العالية على معدلات النمو خاصة في الدول المنخفضة و المتوسطة الدخل.

المراجع المستعملة

- A. Castelló-Climent .(2010) .Inequality and growth in advanced economies: an empirical investigation . The Journal of Economic Inequality, 8(3).
- A & ,Perotti, R. Alesina .(1996) .Income distribution, political instability, and investment . European economic review, 40(6) .
- A & ,Rodrik, D. Alesina .(1994) .Distributive politics and economic growth . The quarterly journal of economics 109(2.490-465 ،
- B & ,Pfefferkorn, R..Alain .(2010) .Le système des inégalités .La Découverte.
- C. Naguib .(2015) .The relationship between inequality and GDP growth: An empirical approach . LIS Working Paper Series (No. 631 .

- C. Naguib .(2015) .The relationship between inequality and GDP growth: An empirical approach . LIS Working Paper Series (No. 631.(
- D & ,Zweimüller, J. Halter .(2010) .Inequality and Growth: The Neglected Time Dimension.
- F. Bourguignon .(2004) .The poverty-growth-inequality triangle . Working paper (No. 125.(
- F. Cingano) .(2014) .Trends in income inequality and its impact on economic growth.
- F., Rahnama, M & ,Valcarcel, V. J. Fawaz .(2014) .A refinement of the relationship between economic growth and income inequality .Applied Economics, 46(27.(
- H & ,Zou, H. F. Li .(1998) .Income inequality is not harmful for growth: theory and evidence .Review of development economics, 2(3.(
- Isabel and MMathew Cummins Ortiz .(2011) .Global inequality beyond the bottom billion . UNICEF social and economic policy working paper.
- K. J. Forbes .(2000) .A Reassessment of the Relationship between Inequality and Growth . American economic review, 90(4.(
- K & ,Squire, L. Deininger .(1998) .New ways of looking at old issues: inequality and growth . Journal of development economics, 57(2), 259-287.
- N & ,Klasen, S. Scholl .(2016) .Re-estimating the Relationship between Inequality and Growth . Courant Research Centre: Poverty, Equity and Growth-Discussion Papers (No. 205 [rev.([.
- R. J. Barro .(2000) .Inequality and Growth in a Panel of Countries .Journal of economic growth, 5(1.(